مستشارك
النقـابي

75%

من القطاعات الاقتصـادية لم تلتزم بالحد الادني الـ 7000...

فماذا عن الحد الادني الجديد؟

الباحث العمالي حسن البربـري

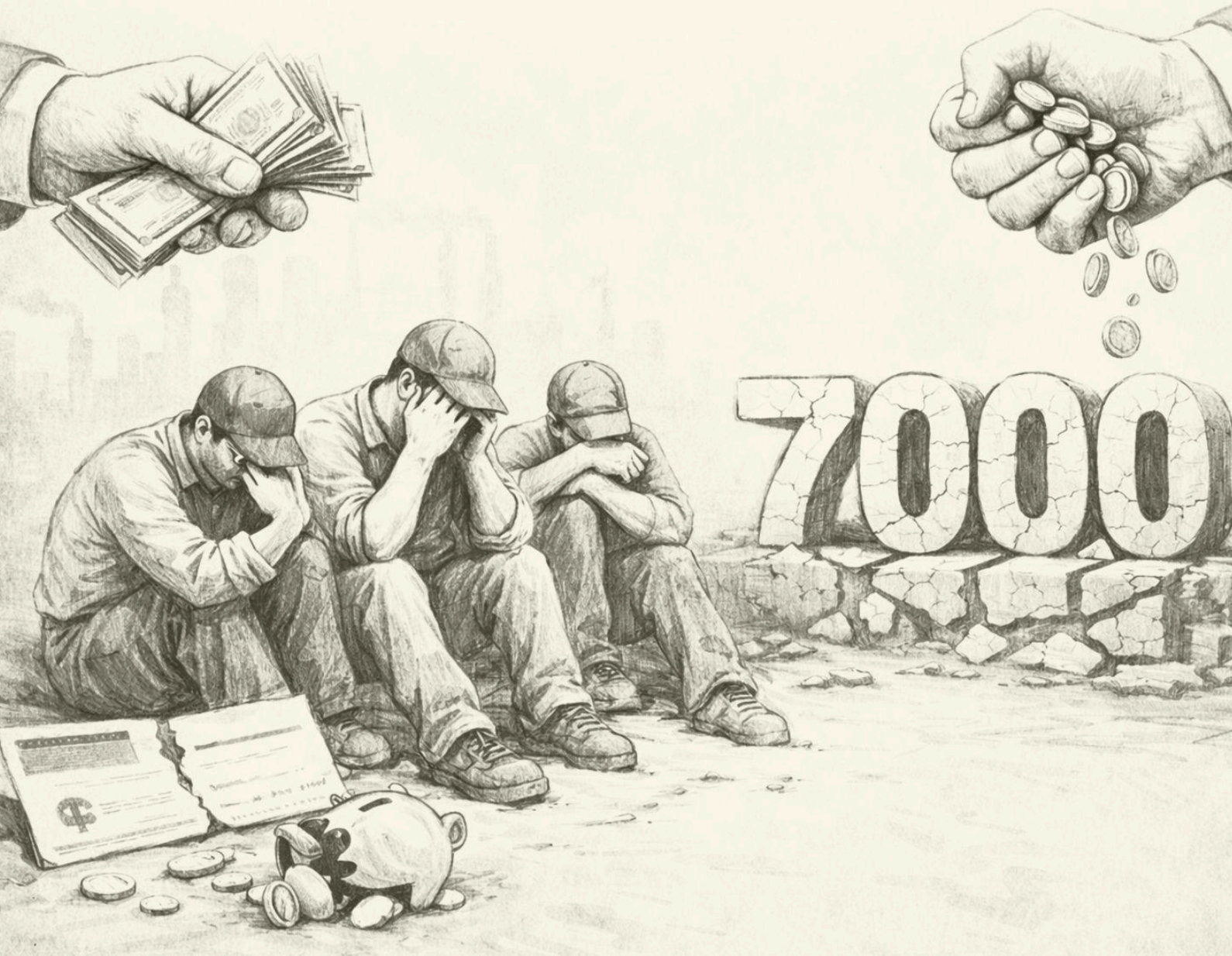

75% من القطاعات الاقتصادية لم تلتزم بالحد الادني ال 7000 .....فماذا عن الحد الادني الجديد ؟

المقدمة

في كل مرة يتم فيها الاعلان عن رفع الحد الادنى للاجور يعود السؤال القديم نفسه هل هذا الرقم يعبر فعلا عن واقع سوق العمل ام انه يظل مجرد رقم في نص قانوني لا يصل الي اغلب العمال فبينما تتصاعد تكاليف المعيشة بشكل متسارع وتزداد الضغوط علي الدخول الحقيقية يصبح هذا السؤال اكثر الحاحا ليس فقط من زاوية العدالة الاجتماعية ولكن ايضا من زاوية الكفاءة الاقتصادية واستقرار سوق العمل.

ففي خلال السنوات الاخيرة شهدت مصر سلسلة من القرارات المتتالية لرفع الحد الادنى للاجور وصولا الي 7000 جنيه شهريا وهو رقم يبدو في ظاهره استجابة مباشرة لموجات التضخم وارتفاع الاسعار لكنه في جوهره يطرح تحديا اكثر تعقيدا يتعلق بمدي قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة علي الالتزام به في ظل تفاوت كبير في مستويات الانتاجية والربحية وهيكل التكاليف بين قطاع واخر.

البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء حول متوسط الاجور اليومية حسب النشاط الاقتصادي تفتح نافذة مهمة لفهم هذا التناقض فهي لا تقدم فقط صورة رقمية عن مستويات الاجور بل تكشف عن توزيعها القطاعي أيضا وعن الفجوة بين قطاعات محدودة قادرة علي دفع اجور مرتفعة نسبيا وقطاعات واسعة تعتمد علي اجور منخفضة لا تقترب من الحد الادنى المعلن.

هذا التفاوت لا يمكن قراءته فقط باعتباره نتيجة لاختلاف المهارات او مستويات التعليم بل يعكس بنية اقتصادية تميل الي تركيز القيمة المضافة في قطاعات بعينها بينما تظل القطاعات كثيفة العمالة ذات انتاجية منخفضة وهو ما يجعل الالتزام بالحد الادنى للاجور مسألة ليست قانونية فقط بل هي مسألة هيكل اقتصادي بالكامل

من هنا يسعي هذا التقرير الي تحليل العلاقة بين متوسط الاجور الفعلية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين الحد الادنى للاجور المعلن وذلك من خلال قراءة تفصيلية للبيانات الرسمية وتحويلها الي مؤشرات قابلة للمقارنة بهدف الاجابة عن سؤال اساسي هل يعبر الحد الادنى للاجور عن واقع فعلي ام انه لا يزال بعيدا عن التطبيق في معظم قطاعات الاقتصاد؟

كما يحاول التقرير تفسير الفجوة بين النص والتطبيق من خلال تحليل العوامل الاقتصادية والتنظيمية التي تحكم سوق العمل في مصر واستكشاف الاثار المترتبة علي ذلك سواء علي مستوي معيشة العاملين او علي مستوي كفاءة الاقتصاد ككل تمهيدا لطرح مجموعة من التوصيات التي يمكن ان تسهم في تقليص هذه الفجوة وجعل سياسات الاجور اكثر ارتباطا بالواقع واكثر قدرة علي تحقيق العدالة والاستدامة

مدي الالتزام بالحد الادني بالقطاعات الاقتصادية

تشير البيانات التي احتواها الإصدار الأخير للنشرة المعلوماتية عن الجهاز المركزي للإحصاء و التعبئة (اصدار مارس 2026) إلى ان هناك 15 قطاع من اجمالي 20 قطاع اقتصادي جاء متوسط الاجر اليومي

له اقل من الحد الادني للأجور بما يمثل ما يقرب 75% وأن الفجوة بين أدنى وأعلى الأجور أصبحت سمة أساسية من سمات سوق العمل ,ففي الربع الرابع من عام 2025 أشار التقرير ان الفجوة بين ادني متوسط اجر يومي تراوح نحو 175.9 جنيه/يوم في خدمات الأفراد داخل الأسر و400 جنيه/يوم في أنشطة المنظمات الدولية والإقليمية و هي اعلي متوسط اجر يومي مروراً بمستويات مختلفة تتدرج بين 199.3 جنيه/يوم في تجارة الجملة و التجزئة، و282.4 جنيه / يوم في قطاع المعلومات والاتصالات.

جدول تحليل الالتزام بالحد الأدنى للأجور (7,000 جنيه)

الترتيب	النشاط الاقتصادي	متوسط الأجر اليومي (2025)	المكافئ الشهري (26 يوم)	الوضع	الفجوة عن 7,000
1	المنظمات والسلطات الإقليمية والسفارات	400.0	10,400	ملتزم	3,400+ (48.6%+)
2	الوساطة المالية والتأمين	296.0	7,696	ملتزم	696+ (9.9%+)
3	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار	291.5	7,579	ملتزم	579+ (8.3%+)
4	التعدين واستغلال المحاجر	286.0	7,436	ملتزم	436+ (6.2%+)
5	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	282.4	7,342	ملتزم	342+ (4.9%+)
6	التخزين والنقل	269.3	6,999	غير ملتزم	1- (0.01%-)
7	البناء والتشييد	264.7	6,882	غير ملتزم	118- (1.7%-)
8	الأنشطة العقارية	258.0	6,708	غير ملتزم	292- (4.2%-)
9	الإدارة العامة والدفاع	256.5	6,669	غير ملتزم	331- (4.7%-)
10	الأنشطة الفنية والعلمية المتخصصة	249.0	6,474	غير ملتزم	526- (7.5%-)
11	الخدمات الفندقية ومطاعم الطعام	223.4	5,808	غير ملتزم	1,192- (17.0%-)
12	الصناعات التحويلية	226.3	5,884	غير ملتزم	1,116- (15.9%-)
13	التعليم	216.8	5,637	غير ملتزم	1,363- (19.5%-)
14	الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	216.6	5,632	غير ملتزم	1,368- (19.5%-)
15	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	212.0	5,512	غير ملتزم	1,488- (21.3%-)
16	الأنشطة الفنية والإبداعية	204.8	5,325	غير ملتزم	1,675- (23.9%-)
17	الصحة والأنشطة الاجتماعية	202.4	5,262	غير ملتزم	1,738- (24.8%-)
18	تجارة الجملة والتجزئة	199.3	5,182	غير ملتزم	1,818- (26.0%-)
19	الأنشطة الخدمية الأخرى	193.8	5,039	غير ملتزم	1,961- (28.0%-)
20	خدمات الأشخاص في المنازل	175.9	4,573	غير ملتزم	2,427- (34.7%-)

(المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مارس 2026 -الحد الأدنى للأجور: 7,000 جنيه شهرياً = 269.2 جنيه يومياً على أساس 26 يوم عمل)

وإذا أضفنا إلى ذلك البعد الزمني، نجد أن التغيرات في الأجور بين الربع الرابع من 2024 ونظيره في 2025 لم تكن متجانسة فبعض القطاعات شهدت زيادات كبيرة مثل:

- المعلومات والاتصالات: من 207.9 إلى 282.4 جنيه
- النقل والتخزين: من 207.2 إلى 269.3 جنيه
- التشييد والبناء: من 205.6 إلى 264.7 جنيه

في حين شهدت قطاعات أخرى زيادات محدودة مثل:

- الكهرباء والغاز: من 268.4 إلى 269.5 جنيه فقط
- بل إن بعض الأنشطة تعرضت لتراجع، كما في التعدين واستغلال المحاجر الذي انخفض فيه متوسط الأجر من 286.0 إلى 243.2 جنيه.

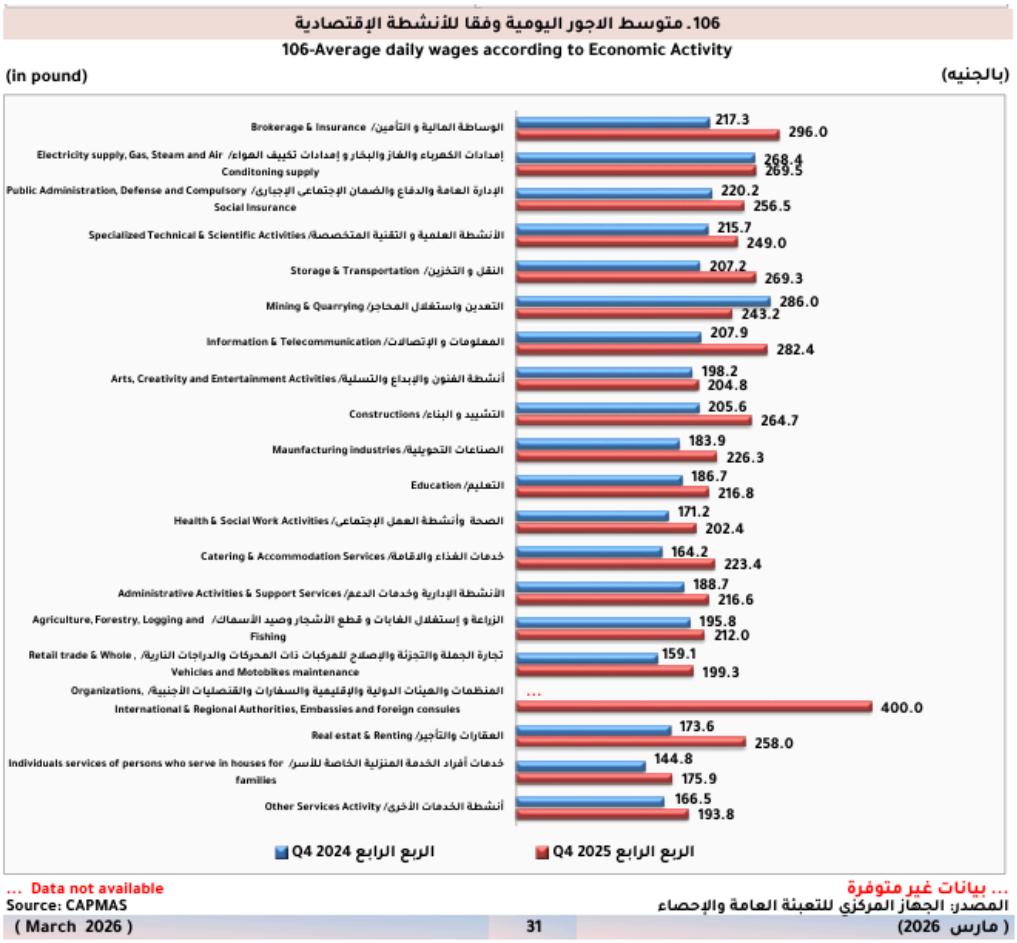

هذه الأرقام لا تعكس فقط فروقاً في الأجر بل تكشف عن خريطة غير متوازنة لتوزيع الدخل داخل الاقتصاد فالعامل في قطاع الاتصالات يحصل في المتوسط على أجر يزيد بنحو 40% إلى 60% عن العامل في قطاع التعليم أو الصحة بينما يصل الفارق إلى أكثر من الضعف عند المقارنة ببعض الأنشطة الخدمية منخفضة الأجر.

هذه التباينات لا يمكن تفسيرها فقط بعوامل السوق التقليدية بل تشير إلى اختلال في أولويات النمو الاقتصادي نفسه فالقطاعات التي شهدت أعلى معدلات زيادة هي في الغالب تلك المرتبطة بالاستثمار والبنية التحتية والتكنولوجيا، بينما ظلت القطاعات الأكثر استيعاباً للعمالة مثل التعليم والصحة والخدمات في مستويات أقل حتى بعد الزيادة ,اي اننا أمام اقتصاد لا يوزع عوائد النمو بشكل متوازن، بل يعيد توجيهها نحو قطاعات بعينها وهو ما ينعكس مباشرة على هيكل الأجور.

ولا يتوقف الأمر عند حدود الفجوة بين القطاعات بل يمتد إلى داخلها أيضاً حيث تعكس هذه المتوسطات فروقاً أوسع بين فئات العمالة نفسها ,خاصة مع وجود اختلافات بين الحضر والريف وبين الذكور والإناث وهو ما يعني أن الرقم الواحد يخفي وراءه طبقات متعددة من عدم المساواة.

في هذا السياق يصبح الحد الأدنى للأجور أداة محدودة التأثير فهو قد يرفع الحد الأدنى للدخل لكنه لا يغير من طبيعة توزيع الأجور ولا يعالج الفجوات بين القطاعات ولا يضمن انتقال آثار النمو إلى الفئات الأكثر احتياجاً.

هل هيكل الأجور نفسه عادل؟

هذا السؤال هو ما يقودنا إلى تحليل أكثر تفصيلاً للقطاعات المختلفة ليس فقط من حيث مستويات الأجور، بل من حيث موقع كل قطاع داخل الاقتصاد وطبيعة التشغيل فيه ومدى انعكاس ذلك على توزيع الدخل.

قمة هرم الأجور... قطاعات مرتفعة العائد محدودة الأثر

إذا كانت بعض القطاعات تقود الزيادة في الأجور فإن هناك قطاعات أخرى تقف في قمة الهيكل من الأساس ليس فقط من حيث النمو بل من حيث مستوى الأجر نفسه وهذه القطاعات ورغم محدودية حجمها الا انها تلعب دوراً حاسماً في تشكيل فجوة الأجور داخل الاقتصاد.

أولاً: المنظمات الدولية والإقليمية... القمة المنفصلة عن السوق

تشير البيانات إلى أن متوسط الأجر اليومي في هذا النشاط يصل إلى نحو 400 جنيه / ج وهو الأعلى بين جميع الأنشطة الاقتصادية لكن هذه القمة لا تعكس قوة سوق العمل المحلي بل تعكس انفصال عنه. فهذه الجهات لا تخضع لنفس قواعد سوق العمل المحلي وتعمل وفق هياكل أجور دولية غير انها تعتمد على تمويل خارجي وبالتالي فإن هذا المستوى من الأجور لا يمكن اعتباره "مرجعاً" لبقية السوق بل هو استثناء يعكس وجود **سوق موازٍ للأجور** داخل الاقتصاد الأهم من ذلك أن هذا القطاع يتسم بانه :-

- محدود جداً من حيث عدد العاملين
- ولا يخلق تأثيراً ممتداً على باقي القطاعات أي انه يمثل قمة مرتفعة لكنها معزولة.

ثانياً :- الأنشطة العقارية والسمسرة... عوائد مرتفعة دون تشغيل واسع

في قطاع الأنشطة العقارية ارتفع متوسط الأجر من 173.6 جنيه عام 2024 إلى 258 جنيه عام 2025وهي قفزة كبيرة نسبياً لكن هذا الارتفاع يرتبط بطبيعة النشاط نفسه الذي يعتمد على العمولات والمضاربات وحركة السوق العقاري ,لكن المشكلة هنا أن هذا القطاع يتسم بانه لا يخلق فرص عمل واسعة ولكنه في نفس الوقت يحقق عوائد مرتفعة لعدد محدود من العاملين وبالتالي، فهو يعكس نموذج اقتصادياً يقوم على تعظيم العائد دون تعظيم التشغيل وهنا يظهر أحد جذور الخلل حيث ان ارتفاع الأجور لا يأتي دائماً من زيادة الإنتاج الحقيقي بل أحياناً من طبيعة النشاط نفسه، خاصة إذا كان قريباً من الأنشطة الريعية.

ثالثاً: الوساطة المالية والتأمين... رأس المال في موقع الأفضلية

قطاع الوساطة المالية والتأمين يظل من بين أعلى القطاعات أجر حيث ارتفع متوسط الأجر من 217.3 جنيه / اليوم عام 2024 إلى 296 جنيه / اليوم عام 2025 وهذا القطاع يعكس بوضوح كيف يعمل هيكل الأجور في الاقتصاد فكلما اقترب النشاط من رأس المال وإدارته ارتفع الأجر بغض النظر عن كثافة العمالة أو الأثر الاجتماعي للنشاط هذا لا يعني أن هذه القطاعات غير مهمة، لكنها تكشف أن السوق يكافئ من يدير المال أكثر مما يكافئ من ينتج أو يقدم خدمة مباشرة

ماذا تعني هذه القمة؟

عند النظر إلى هذه القطاعات مجتمعة، يمكن استخلاص عدة دلالات:

أولاً :- قمة الأجور في مصر ليست مرتبطة بالقطاعات الأكثر تشغيلاً، بل بالأكثر ارتباطاً برأس المال أو التمويل أو الأنشطة الريعية أو المؤسسات الدولية.

ثانياً :- ان هذه القطاعات ترفع متوسط الأجور العام نظريا لكنها لا تحسن أوضاع الأغلبية.

ثالثاً، الفجوة لا تنشأ فقط من انخفاض الأجور في القاعدة بل أيضاً من الارتفاع غير المتناسب في القمة

<u>قاع هرم الأجور .....قطاعات كثيفة العمالة باجور ضعيفة</u>

اما عن القطاعات التي لم تلتزم بالحد الادني للأجور و هي تمثل القطاعات الحيوية و عماد التنمية كما يوضح الجدول التالي الواقع الحقيقي لمستوي الأجور مقارنة بالحد الادني

الترتيب	النشاط الاقتصادي	الأجر اليومي	الشهري (26 يوم)	العجز عن 7,000
1	الخدمات المنزلية	175.9	4,573	**-2,427 (-34.7%)**
2	الأسر	193.8	5,039	**-1,961 (-28.0%)**
3	تجارة التجزئة	199.3	5,182	**-1,818 (-26.0%)**
4	الأنشطة الفنية	204.8	5,325	**-1,675 (-23.9%)**
5	الصحة	202.4	5,262	**-1,738 (-24.8%)**
6	التعليم	216.8	5,637	**-1,363 (-19.5%)**

<u>قطاع الخدمات المنزلية</u>

يحتل هذا القطاع صدارة القطاعات غير الملتزمة مسجلا متوسط الاجر اليومي 179.9 جنيه / يوم حيث وصل الفرق عن الحد الادني الي 2427 جنيها أي بعجز نحو 34.7% من الحد الادنى وهذه الفجوة الكبيرة تعكس طبيعة هذا القطاع الذي يقوم في معظمه علي **علاقات العمل غير رسمية داخل المنازل** مع غياب شبه كامل للرقابة والتنظيم وهو ما يجعل تطبيق الحد الادنى للاجور امرا شبه غائب.

<u>قطاع الاسر</u>

يسجل متوسط الاجر اليومي نحو 193 ج/يوم بما يعادل شهريا 5039 جنيها بعجز يبلغ 1961 جنيها بنسبة 28% تقريبا ويعكس هذا القطاع ايضا طبيعة العمل غير الرسمي حيث تعتمد الاسر علي تشغيل عمالة بشكل مباشر خارج اي اطار قانوني منظم ما يضعف من فرص الالتزام بالحد الادنى

<u>قطاع تجارة التجزئة</u>

يبلغ متوسط الاجر اليومي نحو 199.3 جنيه / يوم بما يعادل 5182 جنيها شهريا بعجز 1818 جنيها بنسبة 26% ويعكس ذلك طبيعة هذا النشاط القائم علي هوامش ربح محدودة ومنافسة شديدة خاصة في المنشات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يدفع اصحاب الاعمال الي خفض تكلفة العمل كاداة للبقاء في السوق.

قطاع الانشطة الفنية

يسجل متوسط الاجر اليومي نحو 204.8 جنيه / يوم بما يعادل 5325 جنيها شهريا بفرق عن الحد الادني الرسمي 1675 جنيها بنسبة 23.9% ويعكس هذا القطاع تقلبات كبيرة في الدخل وعدم استقرار فرص العمل حيث يعتمد علي المواسم والمشروعات المؤقتة ما ينعكس علي انخفاض متوسط الاجور

قطاع الصحة

يبلغ متوسط الاجر اليومي نحو 202.4 جنيه / يوم بما يعادل 5262 جنيه شهريا بعجز عن الحد الادني الرسمي 1738 جنيها بمسبة 24.8 % وهو مؤشر مقلق في قطاع خدمي اساسي **حيث يعكس ضعف هيكل الاجور خاصة في القطاع الخاص وبعض الخدمات منخفضة التكلفة**

قطاع التعليم

يسجل متوسط الاجر اليومي نحو 216 جنيه / يوم بما يعادل 5637 جنيه شهري بعجز يبلغ 1363جنيها بنسبة 19.5% ويكشف هذا الرقم عن فجوة واضحة في اجور العاملين في التعليم خاصة في المؤسسات الخاصة منخفضة التكاليف حيث لا تزال الاجور بعيدة عن الحد الادنى رغم الدور الحيوي لهذا القطاع

هذا الترتيب يكشف بوضوح ان القطاعات الاكثر ابتعادا عن الحد الادنى هي في الغالب تلك المرتبطة بالعمل غير الرسمي او منخفض الانتاجية او غير المستقر وهو ما يعزز الفكرة الرئيسية للتقرير ان فجوة الاجور في مصر ليست استثناء بل هي القاعدة العامة في معظم قطاعات سوق العمل

الخاتمة: الأجور في مصر... مشكلة رقم أم مشكلة نظام؟

بعد هذا التفكيك لم يعد من الممكن النظر إلى الأجور في مصر باعتبارها مجرد أرقام تحتاج إلى تعديل بل كمنظومة كاملة تعكس اختيارات اقتصادية وسياسية محددة ,فالقمة تتركز فيها الأجور المرتفعة داخل قطاعات محدودة والمنتصف يعاني من ضعف في العائد رغم كونه قلب الإنتاج ,بينما تتحمل القاعدة العبء الأكبر من العمل بأقل نصيب من الأجر.

في هذا السياق يصبح الحد الأدنى للأجور أداة ضرورية لكنه يظل محدود التأثير فهو يضع أرضية لا ينبغي النزول عنها ,لكنه لا يغير من شكل الهرم نفسه بل إن الاعتماد عليه وحده قد يخلق وهماً بالتحسن بينما تستمر الفجوات في الاتساع داخل الهيكل فالمشكلة هنا ليست في وجود حد أدنى بل في غياب سياسة أجور متكاملة لا تكتفي بتحديد الحد الأدنى فقط بل تعيد النظر في العلاقة بين الأجر والإنتاج وبين القطاع والعائد وبين العمل وقيمته داخل المجتمع.

فالأرقام التي عرضناها تكشف بوضوح أن السوق لا يكافئ العمل على أساس ضرورته بل على أساس موقعه داخل منظومة توزيع الأرباح ولهذا يحصل من يعمل في التعليم أو الصحة على أجر أقل بكثير ممن يعمل في أنشطة مالية أو عقارية رغم أن الأول يساهم في استقرار المجتمع بينما يرتبط الثاني بدورات السوق وتقلباته وهنا تحديداً يتجلى البعد السياسي للمسألة فاختلال هيكل الأجور ليس نتيجة عرضية، بل انعكاس لاتجاهات الاستثمار وأولويات الإنفاق العام وطبيعة العلاقة بين الدولة والسوق. فعندما يتم توجيه الموارد نحو قطاعات كثيفة رأس المال ومحدودة التشغيل فإن النتيجة الطبيعية هي ارتفاع الأجور في القمة، مقابل انخفاض حاد في القاعدة.

كما أن غياب آليات فعالة للتفاوض الجماعي وضعف التنظيم النقابي واتساع القطاع غير الرسمي كلها عوامل تضعف من قدرة العمال على التأثير في تحديد أجورهم، وتجعل السوق يميل بشكل أكبر لصالح أصحاب العمل.

التوصيات

ومن هنا فإن أي محاولة جادة لإصلاح الأجور يجب أن تنطلق من إعادة التوازن إلى هذه العلاقة وليس فقط من تعديل رقم الحد الأدنى ويتطلب ذلك:

- ربط الحد الأدنى بالتضخم ربع سنوي.
- نشر أسماء الشركات الملتزمة و الغير ملتزمة على الموقع الرسمي لوزارة العمل
- إصدار قانون ينظم الحد الأدنى القطاعي
- رفع كفاءة اليات التفتيش الالكتروني وزيادة عدد المفتشين موزعين قطاعيا

المصادر والمراجع

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) - نشرة متوسط الأجور اليومية حسب النشاط الاقتصادي، مارس 2026.
- البنك المركزي المصري - بيان معدل التضخم الشهري والسنوي، مارس 2026.
- وزارة التخطيط - القرار الوزاري رقم 127 لسنة 2025 بشأن الحد الأدنى للأجور.